بعثة لبنان الدائمة
لدى المنظمات الدولية
فيينا

Statement of LEBANON
General debate
59th session of the
IAEA General Conference
Vienna, September 14-18, 2015

كلمة وفد لبنان أمام

الجلسة العامة للمؤتمر العام 59

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا، أيلول 2015

كلمة وفد لبنان في المؤتمر التاسع والخمسين

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا ، 14-2015/9/18

حضرة الرئيس،

أتقدم بإسم وفد لبنان من سعادة السفير فورميكا، بالتهنئة لإنتخابه رئيساً لأعمال هذه الدورة التاسعة متمنياً له ولأعضاء مكتب المؤتمر النجاح في مهمتهم. كما نشارك بقية الوفود الترحيب بالدول التي إنضمت حديثاً إلى الوكالة، تركمنستان، باربادوس، وانتيغوا وباربودا. كما نهنئ دولة فلسطين على انضمامها حديثاً إلى معاهدة عدم الانتشار (NPT) .

ونتوجه بالتهنئة للمدير العام السيد أمانو على تقريره الموضوعي الذي حدد فيه أفاق عمل الوكالة والتحديات الأساسية التي تجابهها، ونود أن نؤكد إهتمامنا بالمنتدى العلمي الذي يتطرق هذا العام لمحور التنمية الصناعية وأهمية الربط مع التقنيات الإشعاعية.

حضرة الرئيس،

تتابع الوكالة أنشطتها الرئيسية في مجالات الضمانات والتحقق والأمان والأمن النووي، والعلوم والتكنولوجيا والتعاون التقني، مما يتيح للدول الأعضاء الأستفادة من هذه الأنشطة خدمة لبرامجها التنموية وتطورها العلمي. من المفيد الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في معاهدة عدم إنتشار السلاح النووي (NPT)، تملك الحق بإعتماد برامج تنموية وبحثية وانتاج واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية دون تحفظ. وإنطلاقاً من ذلك فإننا نعتبر أن على الوكالة مسؤولية الإستمرار في صيانة هذا الحق وضرورة مراعاة مبدئي التوازن والتآزر بين الأنشطة التي تضطلع بها لدى إعداد المشاريع والميزانية الملائمة لها.

إن إستخدام التكنولوجيات النووية، وتطويرها بإستمرار في مجالات الأمن الغذائي والصحة العامة، والإستثمار المستدام للموارد المائية والبيئية، بات ضرورة حيوية وحق لكل المجتمعات والدول. في هذا الإطار ننوه بجهود الوكالة وكفاءة جهازها العلمي والتقني في مواكبة هذه التحديات الإستراتيجية. في هذا السياق الطموح نريد الإشادة بشكل خاص بقسم التعاون التقني في الوكالة وبتعاونه الوثيق والشفاف والحثيث مع لبنان الذي أنتج عدداً من المشاريع تلبي حاجاتنا العلمية والتقنية. ولذلك بلغت نسبة تنفيذ المشاريع في لبنان حوالي 100%. كما نود أن نشكر قسم الأمن النووي في الوكالة للدعم الذي يقدمه لتطوير مركز تجميع النفايات الإشعاعية اليتيمة والشكر كذلك لفرنسا وألمانيا للدعم المالي واللوجستي الذي تقدمه للبنان لتسهيل إخراج مصادر مشعة غير مستعملة.

من جهة أخرى أنوه بدعم الوكالة مشاريع الإتفاق التعاوني للدول العربية في أسيا (Arasia)، الذي يترأس لبنان دورته الحالية، ونؤكد على أهمية تنمية التعاون الإقليمي وزيادة تقديمات الوكالة للمشاريع التي تنفذ في إطاره.

حضرة الرئيس،

من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تعاظماً لدور القوى النووية على الصعيد العالمي، مما يبشر بمستقبل متألق للوكالة الدولية الطاقة الذرية، شرط إستقرار مواردها المالية وإستمرارها بالتجاوب مع تطلعات الدول الأعضاء والقناعة بأنها مُسخرة لخدمة الشعوب ورفاهيتم دون تعريضهم لمخاطر لا تحمد عقباها. إلا أن هذا الواقع يدفعنا اليوم لمناقشة بعض التحديات التي لم يعد ممكناً التغاضي عنها.

أولها، مركزية الأمن والأمان النووي: بالرغم من أن تقارير الوكالة تشير إلى أن الأمان التشغيلي للمحطات النووية عبر العالم يعتبر مُرضياً، لكن ذلك يجب الا يجعلنا نتغاضى عن المخاطر المحتملة. فحادث فوكوشيما لم يكن أبدًا في الحسبان، لكنه وقع خلافاً لكل التوقعات. لا نظن أن العالم على أستعداد لتحمل كارثة جديدة من هذا النوع في المستقبل. نحن نشكر ونثمن جهود الوكالة والسلطات اليابانية وكل من ساهم في بلورة التقرير النهائي حول حادث فوكوشيما. كما أننا على يقين أن هذا

التقرير هو مناسبة لإستخلاص العبر وطنياً ودولياً من أجل تحسين الإطار الدولي للأمان النووي. ولبنان من الدول التي ترحب بكل ما من شأنه رفع مستوى الأمان النووي إلى أعلى درجاته من خلال عولمة اتفاقية الأمان النووي وتعزيز خدمات إستعراض النظراء التي ترعاها الوكالة، وتعميمها قدر المستطاع.

إن الوكالة عبر سهرها على تطبيق المواثيق الدولية، وتحسين إرشاداتها، وتنويع خدماتها، وتدريب الخبراء في مجالي الأمن والأمان النووي، كفيلة بأن تساعد الدول الأعضاء على رفع مستوى الأمن والأمان النووي. يتوقف ذلك بشكل أساسي على الأطار الرقابي السليم والهيئات الرقابية الوطنية التي يجب أن تتسم بالكفاءة والفاعلية والإستقلالية.

ثاني هذه التحديات، منظومة عدم الأنتشار النووي، (NPT): لقد حصلت مؤخراً تصدعات مقلقة في منظومة عدم الأنتشار متمثلة بعجز مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الأنتشار النووي (NPT) الذي عقد هذا العام عن التوصل إلى وثيقة ختامية. مما يعني بأن الآمال التي عقدت بعيد النجاح النسبي لمؤتمر 2010، باتت في مهب الريح. وهذا الفشل مرده بشكل أساسي إلى إمعان بعض الدول الكبرى بتغليب مصالح دولة واحدة، على مصالح المجتمع الدولي برمته. لقد باتت منظومة عدم الإنتشار، أكثر من أي وقت مضى، تخضع حصراً لمفهوم المعايير المزدوجة، والرقص على شفير الهاوية. لم يعد ممكناً التنكر إلى أن بقاء إسرائيل خارج

الـ(NPT) يشكل تحدياً لمصداقية المعاهدة وقرارات المجتمع الدولي، خاصة وإن لديها سجلاً حافلاً بالتجاوزات والإنتهاكات التي واكبت مختلف مراحل تطوير برنامجها النووي العسكري. مما يبقي شبح الخطر النووي مخيماً فوق منطقة الشرق الأوسط التي تعاني حالياً من كل أنواع النزاعات والحروب والعجز عن حل أي من مشاكلها المستمرة منذ أكثر من ستة عقود.

حضرة الرئيس،

أن المجتمع الدولي، يستطيع حين تصدق النيات وتتضافر الجهود، حلحلة أكثر الملفات الدولية تعقيداً وتشعباً. وخير دليل على ذلك الاتفاق التاريخي الذي وقع مؤخراً بين الجمهورية الأسلامية الإيرانية ومجموعة الـ(E3+3) الذي نأمل بصدق أن يتم تنفيذه دون عقبات وأن يمهد لشرق أوسط خال من الأسلحة النووية. إننا نستغرب عجز المجتمع الدولي، إزاء تنامي القدرات النووية الإسرائيلية وغياب المبادرات البناءة لتحقيق إختراق معقول خاصة وأن جهود الوكالة من أجل رفع مستوى تطبيق الضمانات عبر تعميم البروتوكول الإضافي على الدول، لن يكتب لها النجاح طالما لم تتحق عولمة الـ(NPT) وانضمام إسرائيل إليها. ونود أن نؤكد في هذه المناسبة تمسكنا بمشروع القرار العربي حول القدرات النووية الإسرائيلية المعروض على جدول أعمال هذا المؤتمر، وضرورة تأييده وتبنيه كخطوة ضرورية من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وإستكمالاً للمبادرات الإيجابية يود وفد بلادي أن يشكر الحكومة النمساوية على إستضافتها في فيينا، في خريف العام الماضي، مؤتمراً حول الأثار الإنسانية الكارثية للسلاح النووي، الذي شكل دون ريب محطة مهمة وداعمة لجهود نزع السلاح النووي.

حضرة الرئيس،

لا بد من الإشارة إلى أن هذه التحديات يتعاظم خطرها حالياً نتيجة الصراع الاستراتيجي بين الدول الكبرى وغياب النية في التعاون لاجتراح حلول جذرية. فالنزاعات القائمة حالياً في دول الشرق الأوسط تشكل خطراً حقيقياً على الأمن والأمان النووي نظراً لتنامي الإرهاب، وتفكك وإنهيار الحدود والدول وقواها الأمنية. إننا ندعو الوكالة لأن تأخذ هذه العوامل المستجدة بعين الإعتبار ضمن برامجها ومشاريع التعاون التقني في المنطقة.

أمام هذه التحديات المتعاظمة والتي لا تنبئ بحلول في الأمد القريب، يهم وفد بلادي التأكيد على الدور الرائد والحيادي والموضوعي لمنظومة الأمم المتحدة وللوكالة تحديداً للمساعدة في مجابهتها بالتعاون مع دول ومؤسسات المنطقة العربية ومدها بالدعم التقني واللوجستي اللازم للحد من تفاقمها.

شكراً حضرة الرئيس